

المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركى

(ف. فارغ و. ي. كرجاج)

مراجعة غسان طه

كثيرة هي الكتابات التي ظهرت في الفترة الأخيرة التي تتناول بمعظمها تجربة الإسلام السياسي، وموضوعات العنف والأقليات وحوار الأديان في العالم العربي والإسلامي، ولكنها تبقى في مجال دراسة ديمغرافية الطوائف وآليات توزيعاتها وتطورها التاريخي تبعاً للتحويلات السياسية والثقافية والأيدولوجية نادرة جداً خلال بعض الدراسات التي عمدت أحياناً إلى تناول جانب من هذه الموضوعات ولكن في بقعة جغرافية وفي زمن محدد دون أن ترقى إلى مستوى رصدها في مجمل العالم العربي بمختلف تطوراتها وحيثياتها.

وتبقى محاولة فيليب فارغ، ويوسف كرجاج عن المسيحيين واليهود في التاريخ العربي والإسلامي والتركى منذ بدايات الهجرة النبوية وحتى قرننا هذا متميزة في هذا المجال. وجديرة بالاهتمام سيما أنها ثمرة جهد علمي لباحثين سبق لهما أن تمرسا في عمليات البحث والاستقصاء في مجال الدراسات الاجتماعية والإحصائية.

يتضمن الكتاب ثمانية فصول تكاد تتوزع بشكل متوازن وينتهي كل فصل بعدد من الجداول التي تنطوي على معطيات رقمية تشرح كيفية تصور نسب السكان المسلمين وغير المسلمين في مناطق محددة تبعاً للمرحلة التاريخية.

(*) فيليب فارغ ويوسف كرجاج: المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامي العربي والتركى. ترجمة: بشير السباعي، (سبنا للنشر - القاهرة، ط. 1، 1994).

في الفصل الأول: وتحت عنوان «قيام الإسلام في المشرق العربي» يحاول الكتاب أن يرصد تركيب السكان في شبه الجزيرة العربية فيؤكد بأن المدينة حين خروج الرسول (ص) من مكة تعيش فيها جماعات يهودية وبسبب مصارعة اليهود للرسول سوف ينتهي الأمر إلى طردهم منها.

أما عن الجماعات المسيحية فيعتبر أن قلب شبه الجزيرة في نجد والحجاز كان يضم عدداً غير قليل منهم حتى أن نجران وحدها كانت مسيحية منذ عام 500م كما أن اليهودية كانت لها أهمية معينة في شبه الجزيرة قبل الإسلام لكن الغالبية العظمى من سكانها في ذلك الحين كانت كما يقول بعض المؤرخين بمنأى عن تلك الديانتين ومنهم من ظل على هذه الحال حتى الحروب الصليبية.

وقبل الفتوحات الإسلامية فقد كان جزء كبير من الشرق الأوسط يقع تحت احتلال الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية، حيث كانت الأولى تحتل مصر وسواحل سوريا، والثانية تحتل بلاد الرافدين وكانت الجماعات السكانية لهذه الأقاليم مسيحية مع أقلية يهودية.

وعند موت النبي (ص) كانت شبه الجزيرة وحدها الخاضعة للإسلام وبعد اثني عشر عاماً خضع مجمل ما يشكل اليوم المشرق العربي، حيث بدأت أعداد من المسيحيين تتجه نحو الإسلام.

وفي العراق سوف يمتد الإسلام بسرعة بالغة، حيث قرر ثلثا السكان الانتماء إلى الإسلام حتى صار هناك 6 ملايين حديثي الاعتناق للإسلام مقابل بقاء 3 ملايين على الديانة المسيحية.

ويعتبر الكتاب أن الإشعاع التجاري والثقافي الذي عرفه العراق في فترة حكم الأمويين وأن نقل الخلافة العباسية فيما بعد، إلى بغداد أديا إلى الانتشار السريع للدين الجديد إلا أن ذلك سوف يتوقف في مرحلة تفكك الخلافة العباسية، ثم الغزو المغولي الذي سوف يشجع الجماعات المسيحية لأن هولاكو زعيمهم اعتنق المسيحية سرّاً ولأن زوجته كانت مسيحية. ومع ذلك كله فإن العراق كما يشير الكتاب لم يكن يضم في القرن السادس عشر سوى نسبة تتراوح بين 2٪ و 3٪

من المسيحيين وهي النسبة التي سوف يجدها العثمانيون بعد مائتي عام.

وإذا كان العراق قد شهد حركة ازدهار سريع للإسلام بين المسيحيين فيبدو أن الأمر مغايرٌ تماماً في بلاد الشام. وكما يعتبر الباحثان فإن تاريخ سوريا سوف يكون مختلفاً لاحتفاظ الجماعات المسيحية حتى أيامنا هذه بمكانة مرموقة في لبنان وفلسطين وسوريا نفسها. وقد تعود الأسباب إلى نقطة جوهرية مفادها أنه منذ الفتح كان الجيش الإسلامي قد اضطر إلى تقديم بعض التنازلات حتى يحرز تقدماً في فتوحاته في هذه البلاد فجرى السماح لعدة قبائل منها بالاحتفاظ بمسيحياتها مقابل الخدمات العسكرية التي أدتها في فارس لجنود الإسلام.

إلا أنه رغم ذلك كانت هناك حركة تتجه نحو التأسلم لكنها اقتصرت في ذلك الحين على المدن بسبب إقامة الدولة لإداراتها فيها. وأما الساحل والقرى، فقد كان على عكس ذلك لأن بيزنطة كانت قد احتفظت بعلاقات تجارية كنسية عديدة مع الموانئ في سواحل البحر المتوسط، وكذلك بقيت القرى بمنأى عن حركة التأسلم وخاصة الجبال لأنها على حد تعبير الباحثين «الملاذ للقضايا الخاسرة». ولهذا سوف يظل جبل لبنان مسيحياً على مدار قرون عديدة. كما أن سوريا في مجموعها سوف تحتفظ بغالبية مسيحية حتى أواخر القرن الثالث الهجري بفضل ازدهار اليعاقبة. وخلال القرون التي سبقت الحروب الصليبية أصبح الجبل ملاذ جزء من الجماعة المسيحية وموقعها الحصين، خصوصاً الموارد القائلين بوحدانية طبيعة المسيح بعد تعرضهم للمذابح على يد البيزنطيين. وبعد ذلك سوف يؤدي قرب ممالك الفرنجة إلى توطيد الوجود الماروني في شمالي لبنان. وبسبب صراعات المسلمين في فترة حكم المماليك سوف يتعزز وجودهم أكثر، ذلك أن سعي الدولة إلى طرد بعض معارضيها من بعض المناطق كالشيعة والعلويين أدى إلى إحداث فرجات عمدة الموارد إلى ملثها.

وفي ظل المماليك، سوف تفتح بيروت وتصبح في القرن التاسع عشر الحاضرة المسيحية الكبرى المطلّة على الغرب.

أما مصر فكانت على خلاف سوريا لأن أكثر من نصف الأقباط سوف يتحولون إلى الإسلام خلال أربعين سنة بعد الفتح ويعزو الكتاب أسباب ذلك إلى أن العرب لم يأتوا إليها طغاة وأنهم كانوا يدركوا قيمة المياه ومعاهدة الاستسلام التي سوف يفرضونها من العاصمة، كما أن صراعات الرهبانية ساهمت في ذلك.

وفي نهاية الفصل يطرح الكتاب تساؤلاً طريفاً أنه كيف تسنى لحفنة من الفاتحين الفوز بولاء الجماهير والتوسع على حساب المسيحية لكي يحتلوا هذه المكانة خلال السنوات في شبه الجزيرة وألف سنة في مصر وسوريا وهو الوقت الذي احتاجه الإسلام لكي يحتل المكانة التي يحتلها اليوم تقريباً في قسمة العالم.

وفي معالجة الإجابة على التساؤل سوف يقدم الكتاب جملةً من الأسباب لتبرير ذلك ومن بينها أن جزءاً كبيراً من السكان في البلد الذي كان يقع عليه الفتح كان يتحول إلى اعتناق الإسلام بالمواطنة التامة لأن الدين الجديد كان يقدم نفسه بوصفه امتداداً للمسيحية واليهودية وقد جاء بلغة مألوفة لقبايل سهوب شبه الجزيرة العربية، كما أن التسامح الذي أظهره الإسلام كان دافعاً مهماً في ذلك في حين أن بيزنطة عملت في ذلك على مصادرة الحريات الدينية للعديد من الأقباط واليعاقبة وغيرهم.

كما أن عدم القدرة على دفع الجزية خصوصاً من العائلات المسيحية الفقيرة كان يدفع بأبناء هذه العائلات إلى اعتناق الإسلام.

في الفصل الثاني يحاول الكتاب تحت عنوان «نزع المسيحية عن إفريقيا الشمالية» أن يستعرض كيفية تحول تلك البقعة إلى الإسلام، فيبين بأنه بعد ثمانية أعوام من موت النبي (ص) اقتحمت الجيوش العربية إفريقيا الشمالية عبر مصر وما هي إلا خمسين عاماً حتى فتح المغرب بأكمله وكان بين السكان الذين سوف تخضعهم في طريقها عنصر مسيحي قوي. وكانت هناك ما تزال طوائف يهودية إلى جانب قبائل لم تتبن العقيدة القائلة بوحداية الرب

أو تخلت عنها.

ويشير الكتاب إلى أن عدد سكان إفريقيا الشمالية لحظة الفتح الإسلامي كان يصل إلى مليوني نسمة وأن المسيحيين كانوا بالفعل غالبية في المدن. كما ويشير ابن خلدون الذي عاش بعد ستة قرون من الفتح العربي إلى أن المسيحية في إفريقيا الشمالية كانت مهيمنة.

وبينما كان الأمر على هذه الحال، فإن التحول الجماعي إلى الإسلام كان نادراً في ظل الأمويين الذين حكموا إفريقيا الشمالية حتى عام 720 لأنه تم فقط من خلال القبائل الرحل من البدو الذين كانوا هم أنفسهم بدواً رحلاً في شبه الجزيرة العربية.

وهناك التحولات المدنية، حيث كان يحيا إلى جانب القبائل الجبلية والبدوية شعب مدني وريفي بأكمله سوف ينضم بأكمله إلى الدين الجديد بأسلوب آخر. فالروم موظفو الإدارة البيزنطية وتجار وحرفيو المدن والفرنج والفلاحون، سوف ينضمون تدريجياً إلى الإسلام على أساس فردي وعائلي، حيث يلعب الإغراء في تحولهم إلى اعتناق الإسلام دوراً أكبر من دور القوة. ثم إن المزايا الاجتماعية المتمثلة بالاندماج في مجتمع مدني وسياسي مؤسلم بشكل مطرد، سوف تكون الحافز الحقيقي لتحولهم باتجاه اعتناق الدين الجديد. ويحاول الباحثان الاستدلال بمقولة للمستشرق البريطاني برنارد لويس التي يقول فيها «بأنه خلال القرون الأولى للسيطرة الإسلامية في تلك المنطقة لم تكن هناك محاولات للتحويل القسري إلى اعتناق الإسلام، حيث انتشر الدين بالإقناع وليس بالإكراه عليه».

إلا أن الكتاب يعود بعد ذلك ليشير إلى أن جزءاً هاماً من السكان قد ظل مسيحياً حتى نهاية الخلافة الأموية.

ولن يفرض الإسلام نفسه إلا خلال الفترة التي تبدأ بعد قرنين من الفتح في العصر الذي سوف يهيمن فيه الخليفة العباسي المتوكل (847 - 861) على الشرق.

وخلافاً للمسيحيين، يعتبر الكتاب أن وجود اليهود لن يختفي نهائياً، ويرى

بأنهم كانوا أقلية تصل إلى 2٪ في ظل بيزنطة سوف يظلون كذلك بلا زيادة ولا نقصان في ظل الإسلام وفيما عدا بعض حالات التحول إلى اعتناق الإسلام كحالة جراوة الأوراس في عام 693م تجتاز اليهودية بلا متاعب تقريباً خمسة قرون من الأسلمة. وقد عرف المغرب أزمنة سعيدة في ظل الادارسة (789 - 974) حتى مستهل عهد المرابطين، حيث يشير الكتاب فيما بعد إلى أنه في عام 1232 جرى ذبح يهود مراکش. لكن المرينيين (1248 - 1465) الذين وصلوا إلى السلطة بعد سقوط الإسلام في قرطبة (1236) سوف يعيدون مناخاً مؤاتياً لليهود. ويرى الباحثان بأن اليهود قد تبناوا لغة القرآن بنسبة أعلى من نسبة المسلمين أنفسهم، حيث أصبحت العربية اللغة الأم بالنسبة لـ 88٪ من اليهود في المغرب والجزائر وتونس وليبيا.

بالانتقال إلى الفصل الثالث يحاول الكتاب تسليط الأضواء على التعديل الديمغرافي الذي أفرزته الحروب الصليبية. فتحت عنوان «جماعتان مسيحيتان وجهاً لوجه في زمن الحروب الصليبية» يحاول أن يمازج بين مسيحيي الشرق الموجودين في فلسطين وفي سوريا ولبنان وبين مسيحيي أوروبا الذين ما أن سقطت القدس في الحملة الصليبية عام 1099 حتى أدرك الصليبيون بأنه لأجل الاحتفاظ بالمدينة المقدسة إلى الأبد لا بد من إحاطتها بدولة عسكرية مسيحية على أرض فلسطين، فهل يتم هذا الأمر؟

وللإجابة على هذا السؤال يحاول الكتاب التمهيد بإلقاء الضوء على الجماعات المسيحية المتواجدة في الشرق، فيشير إلى عاداتها وطقوسها وتقاليدها وطريقة تعايشها مع المسلمين ليدحض بذلك الفكرة الخاطئة المكونة عند الصليبيين بأن مسيحيي الشرق يرزحون تحت نير الاستبداد وهم يشتركون في المحنة ويتربعون الخلاص على يد روما. وفي إطار الرد يقول بأنه عندما يزحف الصليبيون على الشرق يتسلحون بأفكار بسيطة كانت منطلقاتها باطلة، أما واقع الأمر فهو يتمثل في أن المسلمين في ذلك الزمن كانوا يشكلون أغلبية طفيفة في سوريا وفلسطين لكنهم كانوا يحيون في مناخ تعايش يصعب تصويره في أوروبا. ويستطرد إلى القول بأن مسيحيي الشرق الذين كانوا ساعتها

- أي ساعة الحروب الصليبية - عرباً لم يكونوا يشكلون كتلة متجانسة فعاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم متباينة لكنهم جميعاً كانوا يتكلمون العربية على الرغم مما بينهم من تنافسات، وسوف يحافظون على هذه الخصوصية فيما عدا موارنة لبنان.

وفي الإشارة إلى التعديل الديمغرافي الذي أحدثته الحروب الصليبية لا ينكر الكتاب حصول هذا التعديل نتيجة حث الصليبيين سكان أوروبا على الهجرة كمخرج وحيد لتوطيد وجودهم في الأرض المقدسة. لكنهم وفي عام 1110، أي بعد سنوات قليلة من اقتحامهم الشرق، لن يحشدوا في الواقع غير عشرة آلاف فرد من جنود المشاة وعائلاتهم وهذا العدد سوف لن يكون كافياً لمواجهة مسلمي المنطقة. وبالرغم من أربعة أجيال فسوف لن يتزايد الفرنجة إلى أكثر من 120,000 نسمة قبل ضياع القدس عام 1187 ويتوقفون عند هذا المستوى في حين كانت سوريا تضم 2,3 مليون من المسلمين ومصر 2,5 مليون.

وواقع الأمر أن المحاولات التي بذلها الفرنجة فيما بعد لتجاوز عتبة الـ 120,000 بالاعتراف مجدداً من السكان الأوروبيين سوف تظل بلا طائل، وسوف تبقى نداءات الاستغاثة إلى مسيحيي الغرب من أجل تعزيز صفوف الصليبيين غير مثمرة لأن مهاجري القرن الثالث عشر سوف يفضلون القسطنطينية أو قبرص أو البيلوبونيز التي تفتتح على استيطان الفرنجة بعد الحملة الصليبية الرابعة وتأسيس امبراطورية القسطنطينية اللاتينية. ولهذه الأسباب سوف يظل الفرنجة أقلية وبنتيجة حرمانهم من دم جديد من الغرب أو من الشرق يضعف وضعهم العسكري وتؤدي الهزيمة التي تلحق بهم في حطين عام 1187 إلى إنهاء مملكتهم في القدس. وبعد قرنٍ لا أكثر من الزحف على الشرق تعلن هذه الهزيمة انحدار الوجود الغربي. وفي عام 1289 تلقوا هزيمة أخرى في طرابلس ثم الضربة القاضية التي وجهت إلى عكا عام 1291 وبنتيجة هذا سوف يختفي السكان الفرنجة ولا يبقى منهم غير أعداد قليلة من زيجات مختلطة. وفي أيامنا هذه ما يزال بوسع المرء مصادفة آخر أحفادهم على منحدرات بلاد العلويين وجبل لبنان الوعرة، حيث يقال: «إن البطريك شمعون كان قد رحب من باب الفعل الخيري بعدد من الفرنجة بعد هزيمتهم».

وعلى هذا الأساس فسوف يعتبر الكتاب بأن الفرنجة بدلاً من تحقيق مشروعاتهم في دعم مسيحيي الشرق، سوف تنتهي حملتهم بتدهور ملحوظ لوضع الجماعة المسيحية الشرقية.

فعندما يبدأ المسلمون في استعادة الأرض المقدسة فإنهم لن يتهموا الجماعة المحلية المسيحية بالتواطؤ مع العدو. ويصل الأمر بالمسيحيين العرب إلى حد اعتبار انتصارات نور الدين في الشمال وانتصارات صلاح الدين في الجنوب خطوة أولى لتحريرهم من النير الديني الإفرنجي.

ويعتبر الكتاب أن وضع المسيحيين طوال تلك الفترة ظل على هذه الحال إلى حين بداية الغزو المغولي الذي أدت أولى بوادره إلى توتر العلاقات بين المسيحيين والمسلمين في الشرق وذلك بسبب عقد بعض التحالفات مع المغول من قبل المسيحيين.

وإذ يتنصر المماليك على المغول في عين جالوت عام 1260 فإنهم يسوون الحساب مع المسيحيين على هذا التواطؤ، حيث سيدمر المماليك ساعدت مملكة قيليقيا الأرمنية وإمارة أنطاكية دون أن يهتموا بالتمييز بين الفرنجة والمسيحيين وفي ذلك الزمن يهرب بقايا الموارنة من الساحل اعتصاماً بالجبل الذي لن يهبطوا منه إلا في القرن التاسع عشر.

وفي دمشق، سوف يسوى الحساب مع المسيحيين الذين خصوا المغول بالترحيب عبر تدمير كنيسة مريم.

وفي عام 1291 تم الاستيلاء على عكا. ومع طرد المغول من سوريا ثم تحولهم السريع إلى الإسلام فإن تاريخ الحملات الصليبية يتأخم نهايته.

في الفصل الرابع يحاول الكتاب الانتقال مباشرة من بلاد الشرق إلى شمالي إفريقيا فيخصص عنواناً مغايراً هو «الإسلام تحت الهيمنة الاستعمارية في المغرب».

ويحاول في هذا الفصل التركيز على الوضع المتميز لأوضاع الحملات من

ناحية وضعية السكان في الأرض المنوي اقتحامها. فبينما انطلق الصليبيون إلى اقتحام المشرق وهم يتخيلون بأنهم سوف يجدون حليفاً في الجماعة المسيحية العربية كان الفرنسيون عند هبوطهم في المغرب يعرفون بأن المسيحية قد انطفأت فيه منذ سبعمائة سنة وهم سوف يسعون إلى إعادتها إلى سابق عهدها عن طريق تحويل سكان البلاد إلى اعتناق المسيحية فهل ينجحون في ذلك؟

إن إثارة التساؤل على هذا النحو يستوجب إعطاء الرد وهذا الرد سوف يكون برأي الكتاب سلبياً، حيث يشير الباحثان إلى عدم نجاح الغرب في إعادة المغرب العربي إلى فلك المسيحية وذلك من خلال إيرادهما لمعطى رقمي يقدر بألف شخص وهو الرقم الذي يمثل عدد الذين تحولوا إلى المسيحية في غضون مائة عام. ويردان ذلك إلى عوامل عديدة منها ما يتعلق بالدين ومنها ما يتعلق باللغة والثقافة. ففيما يخص المسلمين نجد أن الأب سوف ينتهك الشريعة الإلهية إذا ما ترك ابنته تتزوج من مسيحي أو يهودي، ولهذا فشل مشروع الزيجات المختلطة. ويورد الكتاب بأنه من بين مائة ألف زيجة عقدتها الأوروبيون في الجزائر بين عامي 1830 و 1877 لن نجد أكثر من مائة وعشرين زيجة كانت فيها الزوجة مسلمة.

وإلى جانب الدين كان الجهل بلغة المستعمر، بفتح الميم، شبه الشامل بين المستوطنين يزيد من توسيع الهوة. وخلافاً للمستوطنين الأوائل سوف نجد بحلول أواخر القرن التاسع عشر أن المستوطنين قد تخلوا عن تعلم العربية، حيث باتوا يرون بأن لا مجال هناك لاستيطان ممكن إن لم يظهر المستوطنون للسكان الأصليين بأنهم أرقى منهم ولذا فإنهم لا يعاشرهم ولا يتعلمون لغتهم مما يؤدي إلى تعميق الهوة أكثر فأكثر بدلاً من تحقيق التقارب والدمج. ولهذه الأسباب تخلى الفرنسيون عن تحويل المسلمين إلى اعتناق المسيحية ولكن مع ذلك جرى التفتيش عن عوامل أخرى تسمح بدمجهم دون دفعهم إلى التخلي عن ديانتهم فكانت فكرة منح الجنسية وتوحيد الوضعيات القانونية، لكن هذه الفكرة اصطدمت من جديد بعقبات كان من بينها رفض المستوطنين أنفسهم منح الجنسية بشكل ثابت. ولهذا لم يسمحوا بأكثر من أربعين حالة

للجنسية كل سنة حتى عام 1940 ومكاتب السجل المدني كانت تعرقل بشكل منهجي الطلبات الفردية المتعلقة بنيل حق المواطنة وبنتيجة ذلك اتجهت الإدارة الفرنسية إلى جماعة جزائرية أخرى فكانت الجماعة اليهودية وبفضل مرسوم كريميو لعام 1870 سوف يتمكن اليهود من اكتساب الجنسية الفرنسية وسوف يستقبلون مرسوم كريميو بترحيب بالغ، وهكذا فإن السكان الفرنسيين في الجزائر عام 1866 الذين كانوا يبلغون 122000 سوف يضمون إليهم بشكل أوتوماتيكي 44000 آخرين بعد أربع سنوات. ولكن من جهة أخرى، فإن مرسوم كريميو وبالرغم مما حققه من إثراء للجمالية الفرنسية وبالرغم من دمج هذه الأعداد من اليهود فسوف نجد، كما يعتبر الباحثان بأن هؤلاء اليهود لم يمكنهم أن يقدموا إلى الديمغرافيا غير المساهمة المتواضعة التي تملكها جماعة قليلة العدد في منطقة ذات أكثرية إسلامية.

وإذا كان ذلك في الجزائر فإن يهود المغرب - وبحسب رأي الكتاب - ظلوا في غالبيتهم الساحقة بعيدين عن غوايات الغرب لتشبثهم بقيمتهم وتقاليدهم اليهودية ولذلك فسوف يجدون أنفسهم جاهزين للهجرة بشكل جماعي إلى «إسرائيل» الوطن الحلم.

وينتقل الكتاب بعد ذلك ليؤكد بأنه عشية الصدمة المزدوجة التي حققتها الاستقلالات المغربية في الستينات من هذا القرن كان يحيا في المغرب مليونان من غير المسلمين من مسيحيين ذوي أصول أوروبية ومن يهود عاشوا فيه منذ زمن سحيق وهذا الوجود سوف يختفي لأن الاستعمار الفرنسي بدمجه الطائفة اليهودية الجزائرية في القوام الفرنسي الاستعماري دمجاً تاماً سوف يرغمها على مشاطرة مصيره بالخروج إلى فرنسا.

ثم تأتي الهجرة إلى «إسرائيل» لتساهم بشكل فاعل في إنهاء هذا الوجود في هذين البلدين المغربيين ولم يبق بذلك للأوروبيين سوى بقايا أثرية للجاليات الاستعمارية، بل هم أجانب غالبيتهم من المهاجرين.

بالانتقال إلى الفصل الخامس سوف يركز الكتاب على عملية النهوض

المسيحي في الشرق، فبعد أن عانى مسيحيو الشرق من الكثير من الضغط والويلات في عهد المماليك، كما شهدنا في الفصل الثالث من الكتاب، ثمة عهد جديد سوف يشهد على حالة نهوض جديدة. فبعد تسلم الأتراك زمام الأمور كان الهلال الخصيب يضم مسلمين بنسبة 92٪ عام 1580 بينما لا يشكل المسيحيون سوى 7٪ واليهود كانوا بنسبة 6٪.

وبعد أربعة قرون من السلطة السنية العثمانية تسترد الطوائف غير المسلمة في الهلال الخصيب ثقلها الديمغرافياً ملحوظاً، فاليهود زادوا مرتين والجماعة المسيحية تتزايد ثلاث مرات بحيث أصبحت تشكل نسبة 20٪ من السكان ويصبح اليهود 2٪. وتعود زيادة نسبة اليهود إلى عامل الهجرة من إسبانيا بسبب النفي لليهود الذين قدموا لتعزيز وجود الطائفة في هذه البقعة من الأرض. وبينما كان اليهود كذلك فإن المسيحية تعاظمت دون مدد خارجي، بل على العكس ازدادت بفضل عامل داخلي يتمثل بزيادة معدل الولادات ونقص معدل الوفيات. ويورد الكتاب معدلات إحصائية لنسب المواليد والوفيات فيتبين لنا أن معدل مواليد المسيحيين سوف يتفوق على معدل المواليد المسلمين، فبين عامي 1881 و 1914 يتزايد المسلمون كل سنة في المتوسط بنسبة 10٪ بينما يتزايد المسيحيون بنسبة 21٪ وهذه المعدلات تمثل نسبة مرتفعة في لبنان وسوريا وفلسطين. ويرجع الكتاب ذلك إلى عوامل عدة منها عدم استقرار الزواج الإسلامي الذي كان عاملاً من عوامل اعتدال الإنجاب فتعدد الزوجات والطلاق يحدان من معدل الإنجاب بين المسلمين. ويورد الكتاب نسباً أخرى فيعتبر أن الطلاق قد أجهز على 30٪ من الزيجات في مصر، وعلى هذا فيعتبر الكتاب أيضاً بأن السهولة التي تتيحها إجراءات الطلاق يمكنها أن تعرقل باستمرار الدينامية الديمغرافية للإسلام وخلافاً لذلك فإن المسيحية تنجو من الطلاق الذي لا يتم إلا بصعوبة قصوى أو تحرمة كنائس الشرق ببساطة.

وفي زمن الحروب كانت التضاريس في لبنان وربما في العراق سبباً آخر لحماية المسيحيين لأن المنحدرات الوعرة التي يتحصنون فيها سوف تحميهم من الهجمات الحربية ولكن أيضاً من أمراض السهل والمدن كالمالاريا والكوليرا.

وبينما شهد المسيحيون في لبنان وسوريا والعراق واستمروا على هذه الحال فإن وضعهم في تركيا سوف يكون خلاف ذلك. وكما جاء في الفصل السادس فإنه زمن الحرب العالمية الأولى سوف يدفع أكثر من ثلاثة ملايين من المسيحيين العثمانيين حياتهم أو رحيلهم إلى المنفى ثمناً لصدام النزعات القومية ولميلاد تركيا الحديثة.

وفيما يتعلق بأرض تركيا فإن العدد الذي يقدمه الكتاب في هذا الفصل لهؤلاء الأرمن حوالي 770000 نسمة حسب إحصاء 1927 سوف يصار إلى ترحيلهم بفضاظة بين عامي 1915 - 1916 من تركيا صوب الهامش العربي وهي في خروجها سوف تتعرض لمذابح ما زال اتساع حجمها بعد انقضاء ثلاثة أرباع قرن يغذي السجال بين الأرمن والأتراك. وإذا كان قد بقي أرمن في الأناضول بعد الترحيل والمجازر فإن تقلبات السياسات الروسية والأميركية والفرنسية في أواخر زمن الحرب سرعان ما تسهم في التعجيل باختفائهم. وسوف تواصل البقايا الأخيرة للسكان الأرمن الذبول بعد الترحيلات والمذابح. وأولئك الذين يرحلون لن يكون لهم حق في العودة. ويعود الكتاب فيقدم معطيات رقمية فيؤكد أن التعداد الذي يذكر الديانة يشير إلى موت أكثر من 300,000 من الأرمن سناً إلى الأطروحة التركية التي عرضت مؤخراً والتي تنفي موتهم بحراب تركيا بل لأسباب تتعلق بالأوبئة والأمراض أثناء النزوح أو أنهم سقطوا خلال المعارك الناشبة بين الجيوش والميليشيات المتعارضة.

وعلى كل حال، فأياً كانت الأسباب فإن ما يمكن أن نجمع عليه هو حالة الأفول للوجود المسيحي في تلك البقعة من الأرض. هذا بالنسبة إلى الأرمن، وأما بالنسبة إلى الجالية اليونانية التي كانت قد ازدهرت في تركيا فسوف تدفع ثمن طموح الحكومة الهيلينية. وكما يؤكد الكتاب فإنه خلال تسلم مصطفى كمال زمام الأمور فإن يونانيي تركيا سوف يعانون من حماقة الحكومة الهيلينية، فبعد إزالة الأرمن كان أتاتورك يريد استكمال التجانس الاثني الذي لم ينجز في ظل حكم جماعة تركيا الفتاة، فعقد اتفاقاً مع اليونان بعد انتصاره عام 1922 على تبادل السكان معها وبحسب الاتفاق سوف يعاد مسلمو اليونان البالغين 464000

إلى تركيا في مقابل جميع يونانيين تركيا البالغين 1,344 مليون نسمة دون حساب يونانيين اسطنبول الذين سوف يجري إرسالهم إلى اليونان أيضاً.

وعلى هذا يعود الكتاب في نهاية هذا الفصل ليقول بأنه من بين جميع الكوارث التي ميزت الجماعة المسيحية في بلاد الإسلام منذ الهجرة فإن السنوات العشر التي اختفت خلالها الجاليتان الأرمنية واليونانية من تركيا بين عامي 1914 و 1924 كانت الأكثر جسامه. وبحسب الجدول فإن غير المسلمين في تركيا لم يكونوا يشكلون في عام 1991 سوى 0,2% من السكان.

ويخصص الفصل السادس للحديث عن الجماعات اليهودية في فلسطين فيعتبر أن النواة اليهودية كانت تنحدر من بضع مئات من العائلات في أيام العثمانيين وقد انضم إليها في القرن السادس عشر فرع من الهجرة الكبرى. وفي عام 1852 كان اليهود يبلغون 13000 نسمة، أي 4% من سكان سناجق القدس وعكا ونابلس.

وحتى قبل المؤتمر الصهيوني الأول في بال عام 1897 كانت الجماعة السكانية اليهودية في هذه السناجق الثلاثة قد بدأت تنمو عن طريق الهجرة وليس فقط بحكم نموها الطبيعي الناشئ عن ارتفاع معدل المواليد وانخفاض معدل الوفيات.

ويعتبر الكتاب أن فلسطين - خلافاً لما كان يتصوره أولئك المتجهون إلى صهيون بأنها أرض خالية - كانت موطناً لجماعة سكانية عربية هامة ويقدم أرقاماً إحصائية تؤكد بأنها عند الحرب العالمية الأولى كانت تضم 600000 مسلم و 81000 مسيحي إلى جانب 60,000 يهودي. ويتضح لدينا من خلال هذه الأرقام التي يقدمها الكتاب التزايد السريع لليهود وربما يعود ذلك بشكل أكيد للهجرة اليهودية المتعاضمة يوماً بعد يوم منذ مؤتمر بال.

ومن الواضح أن وعد بلفور عام 1917 الذي وعد الحركة الصهيونية بخلق وطن قومي يهودي كان له الأثر الأكبر في ارتفاع أعداد اليهود في فلسطين بشكل أكيد، حيث سمح لليهود عام 1918 الذين لم يكن يزيد عددهم عن 59,000 بأن

يصبحوا 650,000 إسرائيلي تضمهم الدولة العبرية عند مولدها في 14 مايو 1948. ويتضح لدينا أن العدد المتزايد إنما جاء بفعل الهجرة. كما يعتبر الكتاب أنه بفضل رعاية سلطة الانتداب البريطاني استقبلت سواحل فلسطين نحو نصف مليون من اللاجئين اليهود في تلك المرحلة. وفي مقارنة لمعدل النمو السكاني بين اليهود والعرب يشير الكتاب أن هناك تفوقاً للنمو الطبيعي للعرب على النمو الطبيعي للقادمين الجدد من اليهود. في حين أن الوفيات هي الأعلى بين الأوائل وبهذا يتبين لنا أن الفلسطينيين منذ زمن الانتداب وبشكل غير واع سوف يجدون في الواقع سلاحاً في العائلة كثيرة العدد.

وبفعل الهجرة المضادة، للعرب من فلسطين ولليهود إليها، أصبح سكان دولة «إسرائيل» 6,4 مليون نسمة عام 1993: 4,2 مليون يهودي و2,7 مليون عربي وبارتفاع معدلات النمو المتوقعة سوف يكون بوسع العرب تجاوز اليهود نحو عام 2020 بالرغم من الهجرة السوفياتية.

في الفصل الثامن يثير الكتاب تساؤلاً حول الجماعة المسيحية في القرن العشرين هل هي إلى الاضمحلال أو الخسوف؟ ويأتي هذا التساؤل كعنوان للفصل الذي يشكل آخر فصول الكتاب ومن خلال الاعتماد على نسب الولادات والوفيات يلجأ الكتاب إلى رصد النمو الطبيعي للمسيحيين في كل من مصر وفلسطين والعراق ولبنان. ففي مصر يعتبر الكتاب أن معدل مواليد المسيحيين كان في عهد العثمانيين أعلى من معدل المواليد المسلمين ويشهد هذا القرن انقلاب العلاقة وتعود أسباب ذلك إلى تبني المسيحيين لأشكال ونماذج الأسرة في الغرب كما يعود إلى أسباب تتعلق بالمسلمين أنفسهم، فالطلاق الذي كان يؤدي في السابق إلى إبعاد ثلث النساء المسلمات وهم في عمر الإنجاب أصبح نادراً.

وفي لبنان يعتبر الكتاب أن ثقل المسيحيين في السكان قد انخفض بفضل انخفاض معدل مواليدهم إلى أنهم برغم ذلك ما زالوا يشكلون اليوم نحو 42٪ من السكان ويستعرض الكتاب لبعض البيانات الإحصائية عن الديمغرافية اللبنانية فيشير إلى أن الطريق الحديث الذي تهشمت عبره الجماعة المسيحية الشرقية إنما ينبع

بشكل أو بآخر من قربها من الجماعة المسيحية الغربية، في حجم الأسرة صغيرة العدد، يضاف إليها الاتجاه نحو الحد من الخصوبة بأساليب طبيعية وهي من الأساليب الوحيدة التي لا تتعارض مع الأخلاق التي يعلنها الباب.

ومع عرض الأسباب التي تؤدي إلى نقص معدل الولادات بين المسيحيين فإن الشيعة والسنة على حد سواء أصبحوا أكثر اعتياداً على الأساليب الحديثة لمنع الحمل وذلك بالرغم من خصوبتهم الأعلى بكثير.

وبالانتقال إلى فلسطين يؤكد الكتاب أن المسيحيين كانوا ينجبون في المتوسط 5 أطفال والمسلمين ينجبون 8 أطفال وفي عام 1989 حينما أخذت تتصاعد الانتفاضة فإن الخصوبة وصلت في غزة إلى قمة مطلقة، حيث أصبحت المرأة الفلسطينية تنجب في تلك السنة بين 5 و 9 أطفال لكي تقدم مساهمة كبرى في معركة البشر. وكما يشير الكتاب أيضاً فإن المسيحيين يتجهون بشكل مطرد إلى خيار النجاح الفردي. أما المسلمون في الضفة والقطاع وعرب «إسرائيل» فيعلقون آمالهم على الأسرة ولهذا نعرف حقيقة الفروق في معدلات المواليد بين المسلمين والمسيحيين.

أما تآكل المسيحية في سوريا فهو يرجع إلى أصل آخر، فمن عام 1948 إلى عام 1960 تاريخ آخر تعداد بحسب الطائفة انتقلت نسبتهم في إجمالي السكان من 14% إلى 7,9% ولا يرتفع معدل زيادتهم فوق الصفر إلا في دمشق والحسكة بفضل الهجرات إليها من بقية سوريا، كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته سوريا منذ نيل استقلالها حتى السبعينات كان الدافع لنزوح أعداد كثيرة منهم إلى باريس وأستراليا وديترويت وبحسب الجدول فإن المسيحيين يشكلوا في عام 1994 نحو 6,4 من مجموع السكان.